جامعة الشرق الأوسط

MEU
جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي

وقائع أعمال المؤتمر الدولي

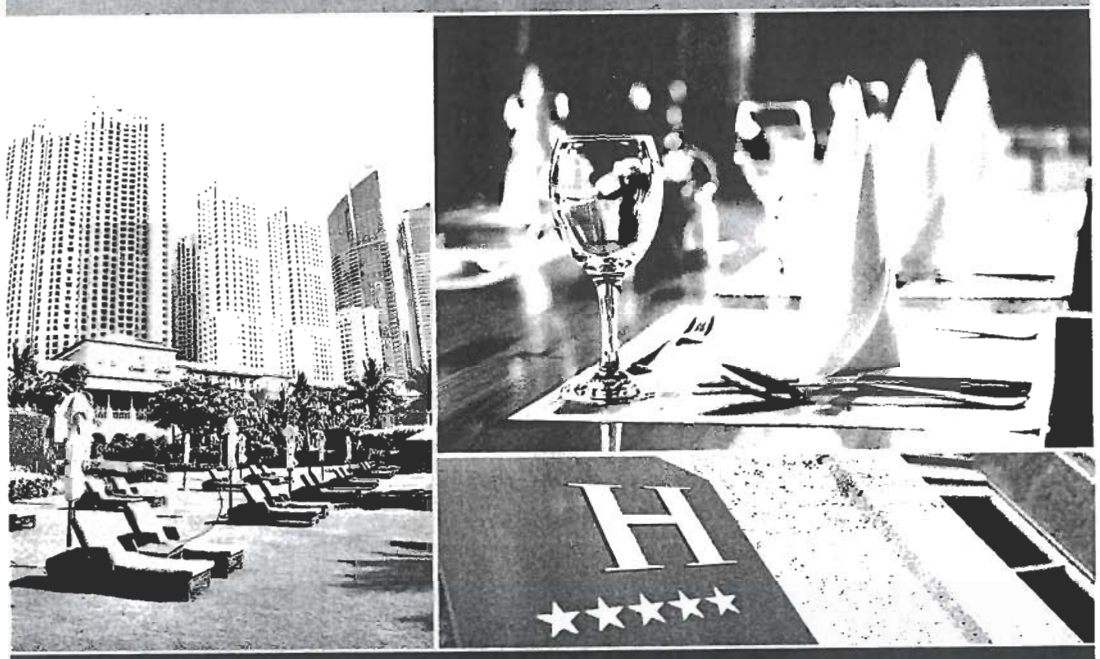

THE CONFERENCE OF DEVELOPMENT OF TOURISM & HOSPITALITY IN THE ARAB WORLD

للنشر والتوزيع
الوراق
www.alwaraq-pub.com

تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي

وقائع أعمال المؤتمر الدولي

The Conference of Development of
Tourism and Hospitality in the Arab World

جامعة الشرق الأوسط

رئيس المؤتمر
أ.د. ماهر سليم
لجنة التحرير العالمي

د. سناء شقوراة رئيساً
د. سناء عفانة
د. أحمد العمايرة
د. إبراهيم بظاظو مقرراً
د. سليم خنفر
د. ماهر الشمالية

2014

للنشر والتوزيع
الوراق
www.alwaraq-pub.com

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الجدول الزمني للمؤتمر	7
آليات تسويق خدمات الضيافة عبر الانترنت	21
الريادّية في التسويق الفندقي الإلكتروني: (مدخل في تطوير قطاع الفندقة الأردني)	45
اثر التطورات الحديثة في صناعة السياحة العربية - دراسة حالة السياحة الالكترونية في القطاع السياحي والفندقي-	69
معوقات التكامل بين القطاع العام والمنشآت السياحية في مجال البحث العلمي السياحي في الأردن	103
التسويق الإلكتروني ونظم إدارة الجودة البيئة لتطوير السياحة والفندقة في الوطن العربى	117
واقع السياحة في ليبيا في ظل الظروف الراهنة	133
واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في قطاع السياحة والفندقة المصري	154
قياس رأس مال العميل كأحد عناصر رأس المال الفكري في المنظمة دراسة ميدانية على الفنادق السياحية اليمنية فئة أربعة نجوم	195
اتجاهات وانماط الحركة السياحية في الوطن العربي	231
معوقات تطبيق معايير الحوكمة في قطاع السياحة والفندقة المصري	251
الآفاق المستقبلية لاستخدام التسويق الالكتروني في تطوير السياحة الدينية في العراق	287
التصميم الداخلي بين الأصالة والمعاصرة في المنشآت السياحية بمدينة الرياض	311
نحو نموذج لغوي عربي في المنظومة السياحية	329
التخطيط لتنمية السياحة الثقافية في العراق الواقع والتحديات	345
نحو إستراتيجية فاعلة للتوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية العربية	359
القنوات الفضائية واستخدام الوسائط المتعددة في التسويق السياحي الإماراتي ـ قناة الشارقة الفضائية أنموذجا	389
فاعلية العلاقات العامة في الترويج السياحي	413

الموضوع	الصفحة
المحافظة على التراث العمراني لقلعة قايتباي	449
دور هيئة تنشيط السياحة الاعلامي في جذب السياحة الخليجية للأردن	472
السياحة المستدامة كأداة لتثمين الموارد وخلق الديناميكية الاقليمية	501
التنمية السياحية في الجزائر واقع وأفاق	517
التنمية السياحية في السودان	535
إدارة السياحة البيئية وأثرها على الأداء السياحي كأحد عوامل نموء الاقتصاد الوطني	563
تأثير الأزمات على الاستثمار السياحي في مصر	603
"الاستراتيجيات التنموية المستدامة المتبعة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر"	621
مدى اهمية تطبيق ادارة الجوده الشامله في المنشآت الفندقيه	661
دور الإبداع الاستراتيجي في تطوير المكاتب السياحية في الأردن	679

نحو إستراتيجية فاعلة للتوظيف السياحي في المدن التُراثية العربية

ياسر هاشم عماد الهياجي - جامعة الملك سعود

الملخص:

تمتلك المدن التُرَاثية العربية إرثاً تاريخياً عريقاً ومميزاً، فهي تحتفظ بشواهد عُمرَانية تعكس مسيرة المدينة عبر تاريخها، وتُعبر عن حركة التطور العُمرَاني من جهة، وتبرز ملامح الهوية الاجتماعيّة والثقافيّة من جهة أخرى، لكنها تواجه تحديات كبيرة نتيجة للتطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها السنوات الأخيرة والتي أدت إلى تعرض تُرَاثها ونسيجها العُمرَاني إلى العديد من التعديات والهدم والتلف وإساءة الاستخدام والإهمال وتدهور حالة مبانيها في كثيرٍ من الأحيان.

تكتسب تلك المدن أهمية كبيرة في المنظور السياحي لكونها تشكل مورداً من الموارد السياحية؛ ورافداً من روافد الاقتصاد الوطني؛ حيث تجذب العديد من السياح والزوار، وخصوصاً أولئك الباحثين عن الأصالة واستلهام الماضي الذين يندرجون تحت مفهوم السياحة الثقافيّة أو ما يُعرف بالسياحة التُرَاثية، التي لها تمثيلها الاقتصادي المهم ضمن أنواع وأنماط السياحة المختلفة.

نتيجة لازدياد الطلب على ارتياد المدن التُرَاثية من قبل القطاع السياحي فقد أضحت عملية تطويرها وإعادة توظيف مبانيها واستثمارها في استخدامات سياحية جديدة أمرٌ لا مفر منه.

يهدف هذا البحث إلى وضع إستراتيجية فاعلة لتوظيف المدن التُرَاثية سياحياً؛ لكون التوظيف السياحي أحد الاتجاهات التي تساعد في الحفاظ على الأبنية والموروث التُرَاثي والحضاري، وربطها بنسيجها المِعْماري، وتأهيل مبانيها التُرَاثية، وإعادة استخدامها في أنشطة سياحية تكون أكثر أماناً وحفاظاً على تلك المواقع والمعالم وفق أُسُسْ ومعايير مِعْمارية، وضوابط علميّة تحترم القيمة الفنية والتاريخية للمباني التُرَاثية عند إعادة تأهيل تلك المدن، والاستفادة منها في الأغراض السياحية الملائمة بطريقة تضمن حمايتها والارتقاء بمستوى الخدمات فيها، وتطويرها مع الحفاظ على هويتها العُمرَانية والمِعْمارية، ومراعاة البُعد الاجتماعي للسكان ومتطلبات المجتمعات المحلية والاعتبارات البيئية، وخلق فرص اقتصادية تسهم في تنمية المجتمعات المحلية وإيجاد الخدمات الأساسية والمساندة في تلك المدن حتى تكون مقاصد سياحية مفضلة للسياحة الوافدة.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية- التوظيف السياحي- إعادة التأهيل- المدن التُرَاثية.

مقدمة:

تؤكد منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization (WTO) أن الصدارة في هذه الألفية ستكون للسياحة الثقافيّة، وبما أن المدن التُّرَاثية تمتلك كل المؤهلات لتصبح مراكز حضارية ثقافيّة فانه يبدو ضرورياً تثمين تُرَاثها واستغلاله وتوظيف مبانيها سياحياً بما يساعد في جذب صناعة سياحة ثقافيّة تزيد من تأثير الحِراك الثقافيّ والتُّرَاثي في تلك المدن لكي تسهم في تحقيق التنمية المنشودة.

لاشك أن عناصر الجذب السياحي في المدن التُّرَاثية كثيرة ومتباينة وتختلف من مدينة لأخرى فبعضها ينفرد ببعض من العناصر التي تميزها عن غيرها من المدن. وعموماً فإن حجم الموارد التُّرَاثية التي يحويها النسيج العُمرَاني المتكامل للمدن التُّرَاثية من مساجد، وقصور، وحمامات، وأسبله، وممرات تاريخية، ومنازل سكنية ذات طرُز مُميزة، ومحلات تجارية تُشكل مزارات سياحية خاصة بعد أن تحولت بعضها إلى متاحف وبازارات تجارية تقدم عبق الماضي للزائرين والعابرين.

إن إعادة توظيف المدن التُّرَاثية لخدمة السياحة بطريقة فاعلة يضمن استمرارية الدور الحضاري لهذه المدن، ويحافظ على عناصرها العُمرَانية والمِعْمارية، حيث توفر عملية توظيف المباني التُّرَاثية باستخدامات سياحية جديدة دخلاً مناسباً يمكن استغلاله في ترميم وصيانة هذه المباني وحمايتها من التدهور والحفاظ عليها من الزوال والاندثار (Lea, 1992: 17)، ولقد أصبح يُنظر إلى السياحة على أنها وسيلة فاعلة للحفاظ على الماضي بتوفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل الموارد التُّرَاثية والتدخل فيها، والاهتمام بالقيم الثقافيّة المعرضة للخطر والاندثار وإعطائها قيمة اقتصادية لتسويقها ولفت الانتباه العالمي إليها (اللحام، 2007: 110)؛ ولهذا عملت السياحة على إنعاش الكثير من المدن التُّرَاثية بعد أن كانت أطلالاً لماضٍ ولّى واندثر حتى أصبحت مراكز مهمة للنشاط السياحي العالمي وذاكرة للأبعاد الحضارية للمجتمعات ودخلت فيها نشاطات اقتصادية وتنموية جديدة تُدّر دخلاً وفيراً للاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للساكنين فيها، وما ينتج عنه من ضمان لاستمرار صيانتها، بل ويُعيدُ إليها الحس والنشاط السكاني والحياة الاجتماعية والاقتصادية كغيرها من المجتمعات الحية، الأمر الذي يستدعي الحفاظ عليها وتهيئتها لاستقبال الأعداد المتزايدة من الزوار والسائحين الذين يتوافدون عليها.

إن عملية التوظيف السياحي تهدف بطبيعة الحال إلى إبراز القيمة السياحية للمدن التُّرَاثية نظراً لما تمثله من روافد مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل الكثير من البلدان الغنية والنامية – على حد سواء – تسعى إلى تثمين مدنها التُّرَاثية بتوظيفها في المجال السياحي عبر عدد من البرامج التنموية المندمجة لإعادة توظيفها بما يجعلها مراكز جذب سياحية بامتياز. ولهذا فقد شهدت المدن التُّرَاثية نمطاً جديداً من المشاريع الاستثمارية السياحية والثقافيّة والاقتصادية للاستفادة من طبيعة المباني التُّرَاثية والمنشآت القديمة فيها وتحويلها إلى مطاعم، ومقاهي شعبية، وفنادق تُرَاثية، ومراكز

ثقافيّة، وصالات عرض فنية تُحاكي الحياة القديمة وتعمل كمتحف حي يعيش فيه الزائر تفاصيل تاريخية غابرة لتتحول الأزقة والحارات في المدن إلى مقاصد يؤمها السياح والزوار من كل مكان.

إن النمو الملحوظ في حركة السياحة الذي تشهده المدن التُّرَاثية لفت الاهتمام بها، حيث رأى الكثيرون في هذا التحول فرص اقتصادية جيدة حتى أضحت السياحة عنصراً فاعلاً في تنمية المدن التُّرَاثية وصيانة عناصرها ومعالمها؛ الأمر الذي يؤكد على ضرورة وجود خطة إستراتيجية عند تهيئة هذه المدن للاستثمار السياحي، بحيث تُراعى الأبعاد المختلفة لعملية التوظيف، وتتبع الطرق والمعايير الحديثة في توظيف المباني التُّرَاثية لخدمة العمل السياحي؛ وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر من النجاحات.

إشكالية البحث، وتساؤلاته:

تُعاني المدن التُّرَاثية في الوطن العربي من مشاكل عديدة ومتنوعة ولعل أبرزها يبدو جليًا في الاستغلال العشوائي الذي تتعرض له مبانيها ومقوماتها التُّرَاثية من بعض الأفراد والجهات التي تسعى إلى تحقيق مكاسب مادية بإعادة توظيفها واستغلالها لإغراض سياحية، حتى ولو كانت النتيجة هي الإساءة والتشويه إلى التُّرَاث العُمرَاني في تلك المدن، مُتجاهِلةً بذلك مظاهر الحفاظ على تُرَاث المدينة وثقافتها وهويتها والتنمية المستدامة فيها، وما رافق ذلك من هدم وإعادة بناء وتكدس الكثير من الأبنية أحياناً الناتجة عن النشاط السياحي مما أدى إلى تآكل النسيج العُمرَاني التقليدي لتلك المدن والافتقار إلى الصيانة اللازمة لمبانيها وضعف عوامل الجذب السياحي فيها.

وتتمحور مشكلة البحث في افتقار معظم المدن التُّرَاثية العربية إلى إستراتيجية علميّة دقيقة وفاعلة للتوظيف السياحي وفق المعايير والنُظُم العلميّة الحديثة، مما يفوت عليها الفرصة في أن تكون مقاصد مهمة لأعداد كبيرة من السياح والزوار، ويُعيق الاستفادة منها اقتصادياً، كما يُهدد نسيجها العُمرَاني.

ويتعرض البحث إلى الإجابة على تساؤلات عن طبيعة العلاقة بين صناعة السياحة والمدن التُّرَاثية؟ وأُسُسْ ومعايير التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية؟ وما هي الآثار المترتبة على التوظيف السياحي فيها؟ والإشكاليات التي تواجهها عملية التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية العربية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من حداثة الأفكار التي يطرحها فيما يتعلق بالتوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية وفق إستراتيجية ناجحة تراعي جميع الاعتبارات، وتحافظ على الخصائص والإمكانات التُّرَاثية وتساعد على استمراريتها وديمومتها، كما تحقق العوائد الاقتصادية المرجوة للمُلاك والسكان المحليين، وتوفر فُرصاً وظيفية واستثمارية جديدة في هذه المدن، وتجعل منها مراكز هامة لاستقطاب النشاط السياحي، ومقاصد متجددة لأعداد كبيرة من السياح والزوار. كما يكتسب البحث أهميته من

الإستراتيجية المطروحة التي يمكن تطبيقها في جميع المدن التُرَاثية في العالم العربي والتي تتماثل إلى حدٍ كبير في خصائصها ومقوماتها التُرَاثية.

أهدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن إيجازها في الأتي:

1- إبراز أُسُسْ ومعايير التوظيف السياحي في المدن التُرَاثية.

2- معرفة الآثار الايجابية المترتبة من جراء إعادة توظيف المباني التُرَاثية لخدمة السياحة والحفاظ على القيمة التُرَاثية والمِعْمارية للمباني والطابع المميز للمدن التُرَاثية.

3- إلقاء الضوء على واقع التوظيف السياحي من خلال الوقوف على التجارب التي تمت في بعض المدن التُرَاثية العربية، وبيان الإشكاليات التي تعرضت لها.

4- وضع إستراتيجية مقترحة للتوظيف السياحي في المدن التُرَاثية تُراعي القيم الثقافيّة والاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية والبيئية في تلك المدن وتحترم الدوافع الحضارية والتُرَاثية وتحافظ عليها، وتعود بالفوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية لصالح المجتمع المحلي والدولة.

المنهجية المتبعة في البحث:

في إطار المشكلة البحثية المطروحة والأهداف المرجوة فإن البحث يعتمد بصورة أساسية على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل الوضع الراهن للتوظيف السياحي في بعض المدن التُرَاثية، فضلاً عن استشراف الآثار المترتبة على التوظيف السياحي في تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المحلية، ومن ثم بلورة إستراتيجية للنهوض بواقع التوظيف السياحي في المدن التُرَاثية العربية.

العلاقة بين صناعة السياحة والمدن التُرَاثية

تُعرَف المدن التُرَاثية بأنها المدن ذات الأهمية التاريخية والمعمارية، والتي تتميز غالباً بالتركيز الشديد للمباني ذات القيمة الحضارية، كما تتميز أيضاً بغنى محتوياتها التُرَاثية المعمارية والعُمرَانية، وهي في ذات الوقت المواضع التي تُعبِّر عن ذاكرة المكان، وتحوي الجانب الجمالي والثقافي، كما أنها المدينة التي تشمل على أكبر حشد من المباني التاريخية، والتي تُعدُّ ملكاً للبشرية جمعاء، وتكمن أهمية المدن التُرَاثية فيما تمثله من تكون قيمة مادية عملية، أو قيمة معنوية تاريخية أو فنية أو اقتصادية (الشميري وآخرون، 2010: 1769).

وتُمثِل المدن التُرَاثية عصب السياحة الثقافيّة باعتبارها موارد مهمة للنشاط السياحي، كما تهتم صناعة السياحة بشكل كبير بالمدن التُرَاثية، وهو اهتمام له مبرراته ويمكن رؤيته من خلال الاعتماد المتبادل بين التُرَاث بمختلف أشكاله وصناعة السياحة. فالتُرَاث يُمدُّ صناعة السياحة بعناصر جذب مميزة

وموارد للمنتجات السياحية، في حين تعتمد صناعة السياحة على عرض ذلك التُّرَاث وتقديمه، والاهتمام اللازم لحمايته (الغبان، 2003: 2).

لقد ارتفع عدد السياح بحسب المنظمة العالمية للسياحة (WTO) ليصل إلى 440 مليون سائح خلال النصف الأول من العام 2011م، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد مليار وستمائة ألف سائح سنة 2020م، ومليارا وتسعمائة ألف سائح سنة 2030م (السالمي، 2011)، في حين باتت السياحة الثقافيّة القائمة على استهلاك الموارد الموجودة في المدن التُّرَاثية في أحد عناصرها، تُمثِل وفق الإحصائيات الصادرة عن المنظمة نفسها حوالي 37٪ من إجمالي سوق السياحة العالمي، أي ما يوازي ثلث إجمالي النشاط السياحي في العالم، وهذا مؤشر على أن السياحة الثقافيّة أصبحت من أبرز أنواع السياحة وأنها تنمو بشكل سنوي بمعدل 15٪، حيث تشكل منتوجاً سياحياً رئيسياً في السياحة العالمية.

إن النمو الملحوظ في حركة السياحة قد لفت الاهتمام بالمدن التُّرَاثية وتُرَاثها العُمرَاني، حيث رأى الكثيرون في ذلك فرص اقتصادية جيدة. وعملت السياحة على تنمية العديد من المدن الغنية بمبانيها التاريخية والتُّرَاثية (Elshimy, 2011: 8) وبناءاً على المفاهيم التنموية العالمية تكرّس مدى ارتباط المدُن التُّرَاثية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أهمية تُرَاثها بالنسبة للهوية الوطنية، بحيث أصبحت السياحة الثقافيّة من أكثر القطاعات التي تخدم الأحياء التُّرَاثية والقديمة، وقد أظهر البنك الدولي في تقريره الخاص بإعادة التأهيل الحضري للأحياء القديمة (The Urban Rehabilitation of Medinas) أن الأحياء القديمة يمكن أن تزيد من قيمة العقارات وحصيلة الضرائب وتصبح مصدر جذب للسياحة الثقافيّة، وتساعد على تعزيز الاقتصاد الوطني والمحلي، وتوفير حوافز لخلق فرص عمل، وتحسين البيئة الحضرية ونوعية الحياة العامة فيها. وبحسب تقرير البنك الدولي بات على الحكومات التعرف على المدن التُّرَاثية التي تمتلك الخصائص اللازمة لتصبح مقاصد واعدة للسياحة الثقافيّة (Anthony & Guido, 2010: 27-28). ومن طبيعة العلاقة التي تربط السياحة والتُّرَاث والمتمثلة بالحفاظ على الموروثات وإدارتها بطريقة مستدامة فقد بات الاهتمام بالمدن التُّرَاثية عنصُراً أساسياً من عناصر السياحة الثقافيّة، وكان لابد من التوظيف السياحي السليم لمبانيها ومواقعها المختلفة.

إن نواحي الإبداع الفني البارزة على المباني القديمة في المدن التُّرَاثية لها جاذبيتها السياحية، فقد أصبحت كثير من المدن علامات سياحية (حماد، 2006: 5)، حيث تتركز وظيفتها الرئيسية في خدمة السياح، ووفرت لهم العديد من المغريات السياحية وتعددت فيها نواحي التسلية والترفيه التي يمكن تقديمها لأفواج السياح ذوي الاهتمامات المتباينة، كما تتوفر بها ولها طرق ووسائل النقل وجوانب الخدمات وشبكة البنية الأساسية.

ولم يُعد يخفى فاعلية السياحة ودخولها كعنصر فاعل في تنمية المدن التُّرَاثية وبرامج صيانتها والحفاظ عليها وقد ساعد هذا في تهيئة المدن التُّرَاثية للاستثمار السياحي، وتوظيف المباني التُّرَاثية فيها وإعادة الألق إليها بحيث تصبح نقطة جذب واستقطاب للسياح من مختلف أنحاء العالم؛ والوصول إلى هذا يتطلب إستراتيجية فاعلة تضمن تحقيق أكبر قدر من النجاحات.

إن تعاظم دور التُّرَاث العُمرَاني في السياحة الثقافيّة دفع بالدعوة إلى تبني مجموعة مبادئ أساسية جديدة تمخضت عن الاتفاقية العالمية للسياحة الثقافيّة عام 1999م، ومن أهم هذه المبادئ:

1- العلاقة بين المواقع التاريخية والتُّرَاث والسياحة هي علاقة ديناميكية ويجب أن تدار هذه المواقع بطريقة مستدامة للأجيال المعاصرة والقادمة.

2- يجب أن تؤكد عمليات تخطيط الحفاظ على المواقع التُّرَاثية وتخطيط استثمارها السياحي على حصول الزائر على تجربة مفيدة وممتعة من زيارته لهذه المواقع.

3- يجب إشراك المجتمعات المستضيفة والسكان الأصليين في عمليات تخطيط الحفاظ والاستثمار السياحي معاً.

4- يجب أن تستفيد المجتمعات المستضيفة من نشاطات السياحة والحفاظ على السواء.

إن العلاقة بين المدن التُّرَاثية والسياحة يجب أن تُبنى وفق تخطيط سليم للتوظيف السياحي بشكل يحافظ على المدن التُّرَاثية ويحقق للسائح حصوله على تجربة مفيدة وممتعة من زيارته لهذه المدن (حوبش، 2003: 28). وكما هو واضح فان السائح الذي يقوم بزيارة المدن التُّرَاثية لا يقوم باقتناء المعالم التُّرَاثية فيها ولكنه يقوم باقتناء تجربة إنسانية نشأت من تلك الزيارة (Prentice, 1993: 202) مما يستدعي التخطيط السليم لضمان معايشته لتلك التجربة.

التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية:

تعني كلمة التوظيف إعادة استخدام المبنى التُّرَاثي أو التاريخي الذي توقف استخدامه في وظيفة قد تكون وظيفته الأصلية أو وظيفة مشابهه أو حتى في وظيفة حديثة تحتاجها المدينة، بينما يُقصد بالتوظيف السياحي إعادة استخدام المباني التُّرَاثية كمشاريع سياحية تعكس أصالة وهوية التُّرَاث والمحافظة عليه، وتلبي احتياجات السائحين القادمين إلى هذه المدن، والإسهام في تحريك الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة، وإيجاد فُرص عمل للمجتمعات المحلية (البنا، 2002: 83-89). لذا تُعدُّ عملية التوظيف أحد عناصر الإحياء للمبنى التُّرَاثي، ذلك الإحياء الذي يتسع ليشمل أعمال الترميم اللازمة للمبنى حفاظًا على قيمته الفنية والمِعْمارية، ثم إحياء لوظيفته القديمة أو ما يشابهها وتأهيله لكي يتوافق مع الشكل والواقع للمدينة التاريخية. وتنسجم عملية التوظيف للمبنى التُّرَاثي مع المفهوم الأوسع لصيانة المدن التُّرَاثية والتاريخية وهو الارتقاء بها والمحافظة على كل ما يتعلق بها.

يُعدُّ التوظيف السياحي أحد أساليب تحويل المدن التُّرَاثية من وضعها الراهن كمناطق استنزاف للموارد والإنفاق الحكومي إلى مناطق تمثل مصدر دخل ومساهمة في الناتج القومي، كما يُعدُّ التوظيف السياحي احد أساليب الحفاظ على المباني والمناطق التُّرَاثية متضمناً البُعد الاقتصادي من خلال استخدام المباني التُّرَاثية في وظائف جديدة، والبُعد الاجتماعي بحلّ مشاكل السكان المحليين ورفع مستواهم المعيشي، كما أن التوظيف الملائم للمباني في المدن التُّرَاثية لا يساعد فقط على تطويرها وعودة الحياة إليها، ولكنه يؤثر على الكيانات المِعْمارية المجاورة، ويمتد أثره إلى النطاقين الاقتصادي والحضاري معاً (إبراهيم 1983: 1)، وتهدف عملية التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية إلى:

1-إيجاد فرص عمل جديدة لفئات المجتمع المحلي.

2-زيادة دخل المجتمعات المحلية وزيادة معدلات الإنفاق الداخلي للسياح.

3-المحافظة على استمرارية الهوية التُّرَاثية العُمرَانية.

4-الاستفادة من السياحة كوسيلة لتفعيل النشاط الاقتصادي في المدن التُّرَاثية .

5-الاستثمار في مشاريع مستدامة تعود بالفائدة على المجتمع المحلي والأسر المحتاجة.

6-زيادة تشغيل الخدمات المساندة مثل الفنادق، الشقق المفروشة، المطاعم، النقل... الخ.

7-إحياء الحرف والصناعات التقليدية والتُّرَاث غير المادي الذي كان سائداً في تلك المدن.

8-إشراك الأهالي في إعادة تأهيل المدن التُّرَاثية وتنميتها بما يعود عليهم بالمنفعة.

9-تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المدن التُّرَاثية.

مجالات التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية:

1-الوظائف ذات الطابع التجاري:

-فنادق ذات طابع تُرَاثي محلي.

-مقاهي وكافتريات ومطاعم تُرَاثية.

-مراكز بيع التحف، ومنتجات الصناعات اليدوية.

-متاحف وطنية.

-محلات لمزاولة الأعمال الحرفية.

-الحمامات.

2-الوظائف الثقافيّة:

-المكتبات ذات الطابع التُّرَاثي.

-المراكز الثقافيّة.

-مشاغل وورش تعليم الحرف اليدوية التُّرَاثية.

-معاهد تعليم الخط العربي.

-مراكز الفنون التطبيقية والتشكيلية والمراسم الحُرة.

-بيوت للحرفيين

-المعارض الفنية والزخرفية.

كما تشمل مجالات التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية على توظيف الساحات لمزاولة الفنون الشعبية والأنشطة الثقافيّة والدينية والترفيهية وممارسة الألعاب الشعبية من خلال الاهتمام بها وتطويرها وتهيئتها وإعادة تصميمها.

أسُسْ ومعايير التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية:

إن الاهتمام بملامح المدن التُّرَاثية وشكلها وطابعها وجمالها ليس ترفاً كمالياً في الحياة العُمرَانية وإنما هو حالة فطرية حضارية تلازم مستويات التطور الحضاري للمجتمعات؛ ولهذا كان لابد أن ترتبط عملية التوظيف السياحي بمعايير وأُسُسْ فنية وعلميّة لإدراك القيم الحضارية بما يضمن تطور تلك المدن وتنمية المجتمعات فيها نحو مستويات حضارية أعلى (الدليل الإرشادي، 2009: 5).

يتضمن هذا الجزء من البحث الأُسُسْ والمعايير العلميّة والفنية التي ينبغي إتباعها عند عملية التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية، من أجل الوصول إلى أرقى مستويات الأداء فيما يتعلق بحماية المدن التُّرَاثية وتنمية المجتمعات المحلية، وتلبية احتياجات السائحين، وجعلها مراكز جذب سياحي تستهوي أعداد كبيرة من السياح والزوار. ويتطلب التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية عناية فائقة كون التوظيف يشمل الجانب الهندسي لإعادة صياغة المبنى صياغة جديدة لتلبية احتياجات التوظيف وهو ما يتضمن إلى جانب الترميم تنسيق الموقع، وإضافات وتجهيزات فنية خاصة في الأعمال الصحية أو الكهربائية، الأمر الذي يتطلب عناية كبيرة تفوق العناية بالترميم والصيانة. مما يستوجب معه معالجة الإضافات والتركيبات الفنية بحساسية شديدة بحيث لا تؤثر على التكوين أو المظهر المِعْماري للمبنى. ويعنى ذلك اختبار دقيق لمواد التكسية اللازمة للإضافات من حيث المظهر والملمس الذي لا يتعارض مع القيمة الفنية والتاريخية للمبنى. واختبار دقيق للتجهيزات الفنية وتركيبها وتوصيلاتها بحيث لا تخدش المظهر المِعْماري أو تتعارض معه. وفى كثير من الأحيان يلجأ المصمم إلى إضافة مبنى جديد مجاور للمبنى التُّرَاثي يضم هذه التجهيزات ويقتصر على توصيلها إلى المبنى التُّرَاثي في أضيق حدود ممكنة. أما الإضافات المِعْمارية الداخلية يلجأ المصمم عند البدء بها إلى دراسة الأنماط المِعْمارية والفنية السائدة واستنباط مواد جديدة متناسقة في ألوانها ومنسجمة في ملمسها مع المبنى التُّرَاثي، وكثيراً ما يتم ذلك من الداخل وخاصة بالنسبة للدورات أو الحمامات. وينبغي على المصمم أيضاً أن يختار أنسب أنماط الأثاث اللازمة للاستعمال بحيث تظهر هي أيضا مستمدة من الملامح الفنية للأساسات الموجودة بالمبنى أو المتواجدة في نفس العصر الذي بُنى فيه المبنى. وهكذا تظهر أهمية العناية والحساسية الشديدة في معالجة المبنى التُّرَاثي لتلائم أي توظيف مناسب. ومع ما يرتبط بذلك من دراسات فنية وهندسية

وصناعية دقيقة فإن الأمر يتطلب كل هذا المجهود لإدخال المبنى دائرة الحياة مرة أخرى كهدف أساسي لإعادة الحياة إلى المناطق التُّرَاثية القديمة.

ومن واقع الدراسات السابقة في هذا المجال، وفي ضوء ما أشارت إليه بعض المواثيق الدولية والمؤتمرات العلميّة التي اهتمت بهذا الشأن، يمكن استنباط بعض الشروط والمعايير المطلوبة للتوظيف السياحي الملائم للمباني في المدن التُّرَاثية، والتي يمكن إيجازها فيما يأتي:

1- ضرورة وضع خطة توظيف للمباني التُّرَاثية يُراعى فيها التوزيع المتوازن ضمن حدود المدينة ككل، وتتماشى مع الاستعمالات السائدة في الشارع أو الحي أو المنطقة القائمة بها، فعلى سبيل المثال: إذا كانت المنطقة تجارية فإنه يُسمح بتوظيف الدور الأرضي من المبنى تجارياً، وإذا كان الاستعمال السكني هو الغالب في المنطقة وكانت المباني التُّرَاثية أيضاً سكنية فالملائم هو عدم التصريح بإضافة نشاط تجاري أو غيره من الأنشطة في هذا الجزء من الشارع أو الحي لتأكيد طبيعته وخصوصيته السكنية (الدليل الإرشادي، 2009: 17).

2- عدم تعارض الوظيفة المقترحة مع التكوين المِعْماري للمبنى التُّرَاثي بقدر الإمكان.

3- أن تضمن تلك الوظيفة المقترحة استمرار عمليات الصيانة والمحافظة الدورية على المبنى التُّرَاثي (مصطفى، 2010: 943).

4- أن يحتوي المبنى المراد توظيفه على ميزات مِعْمارية تُرَاثية بهدف المحافظة عليها وإظهارها.

5- أن تسمح مساحة المبنى وتوزع عناصره الداخلية لاستيعاب الوظيفة الجديدة.

6- أن يرتبط المبنى بمحاور الحركة الخارجية وألاّ تؤثر الوظيفة الجديدة سلباً على أداء تلك المحاور (قندقجي، 2001: 125).

7- أن تتوافق الإضافات الإنشائية التي تتطلبها الوظيفة الجديدة وتنسجم مع الطابع المِعْماري والقديم للمبنى التُّرَاثي.

8- ألاّ تتعارض تلك الوظيفة المقترحة مع التكوين العام للبيئة العُمرَانية المحيطة.

9- أن يكون اختيار الوظيفة الجديدة للمبنى الأثري قائماً على ما تمثله هذه الوظيفة من عائد اجتماعي أو ثقافيّ أو اقتصادي لساكني المنطقة التُّرَاثية بحيث يصبح المبنى الأثري مُنتجاً لا مستهلكاً للموارد المالية (مصطفى، 2010: 943).

10- أن تكون البيئة التُّرَاثية المحيطة بالمبنى بحاجة إلى هذه الوظيفة (Warskette,1970: p9).

11- يجب ألاّ يترتب على الوظيفة الجديدة الضغط المتزايد على المبنى بصفة دائمة.

12- ألاّ تكون تلك الوظائف ذات متطلبات تقنية خاصة لا تتلاءم مع الواقع المادي والتُّرَاثي للمبنى.

13-أن يكون اختيار الوظيفة الجديدة للمبنى التُّرَاثي قائماً على ما تمثله هذه الوظيفة من عائد اجتماعي أو ثقافيّ أو اقتصادي للسكان المحليين بحيث يصبح المبنى التُّرَاثي منتجاً لا مستهلكا للموارد المالية.

14-عدم تشويه المظهر العام الأصلي للمبنى وملامحه التاريخية التي يجب إبرازها وتأكيدها وعدم الإخلال بها.

15-الحفاظ على الطُّرُز المِعْمارية السائدة على مستوى الحي أو الشارع؛ حفاظاً على سلامة الذوق والطابع العام للأماكن والأحياء التُّرَاثية في المدينة.

16-عدم إضافة أدوار جديدة فوق المبنى التُّرَاثي تخالف الارتفاعات السائدة في المدينة، وفي حالة وجود إضافات في إطار الارتفاع المسموح به يجب الالتزام بنفس التصميم المِعْماري للواجهة وبنفس الشكل والطراز المِعْماري الأصلي والتفاصيل الأخرى كاللون والفتحات والزخارف والحليات والمشغولات الخشبية والحديدية ليكون المبنى في شكله النهائي وحدة متجانسة وغير مشوهة.

17-عدم وضع أي لافتات إعلانية على واجهات المبنى الذي يتم توظيفه سياحياً، حتى لا يحجب الواجهات ذات الطُّراز المِعْماري ويؤثر على قيمة المبنى التُّرَاثية، ويُكتفى بتثبيت اسم المنشاة في المكان المخصص في جزء محدود من واجهة المبنى.

18-الحفاظ المتواصل على المباني بصيانتها وتدعيمها وضرورة توفير إمكانيات الدفاع المدني وإطفاء الحرائق والإنذار والإسعاف (الدليل الإرشادي، 2009: 21).

أساليب التعامل مع المباني التُّرَاثية عند إعادة توظيفها:

يُعدُّ استخدام المبنى التُّرَاثي بعد ترميمه هدفاً حيوياً حيث إن بقاءه مهجوراً دون أن يؤدي دوراً في المجتمع سيعرضه للاندثار، وعملية إعادة التوظيف عبارة عن أسلوب الحفاظ على المبنى التُّرَاثي عن طريق إعادة استخدامه إما بنفس الوظيفة القديمة أو بوظيفة جديدة مواكبة لمتطلبات العصر.

إن لكل مبنى كتلته وطابعه وحيزاته وموقعه الخاص، وبالتالي فإنه يختلف في نوعية الوظائف التي يمكن أن يشغلها، وأيضاً في الحلول التصميمية لإعادة التوظيف. ويمكن حصر أساليب التعامل مع المباني التُّرَاثية عند إعادة توظيفها إلى اتجاهين (العطار؛ وراشد، 2010: 1158):

الاتجاه الأول: ترك المبنى بدون أي تغيرات وعدم المساس به، ويمكن تطبيق ذلك في حالة توظيفه بنفس وظيفته الأصلية أو توافق متطلبات الوظيفة الجديدة مع الحيزات الموجودة أو عندما يكون المبنى ذا أهمية معينة ويتم تحويله إلى مزار سياحي، وبالتالي يتم الإبقاء على المبنى كما هو عليه.

الاتجاه الثاني: إدخال تغييرات على المبنى، وتنقسم هذه التغيرات إلى نوعين: احدهما تغييرات يدخل فيها التعامل مع الحيزات الداخلية للمبنى بإضافة عناصر جديدة أو بالاستبدال التام للحيز

الداخلي بحيز جديد. والنوع الثاني تغييرات في الواجهات بإضافة عناصر حديثة أو عمل امتدادات مستحدثة على المبنى الأصلي. ويمكن لمبنى واحد أن يتم فيه أكثر من اتجاه في التغييرات لاستيعاب الوظيفة الجديدة.

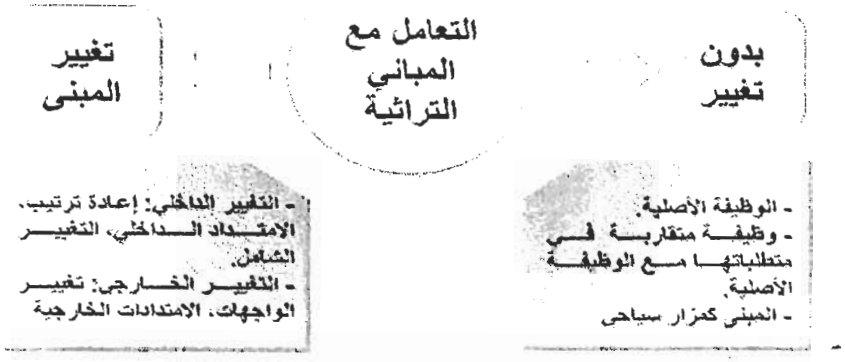

شكل (1)

يوضح أساليب التعامل مع المباني التُرَاثية (إعداد الباحث)

1- ترك المبنى بدون أي تغيرات:

في حالة عدم عمل تغيرات للمبنى فإن هناك ثلاثة أساليب لتوظيفه:

- وظيفته الأصلية:

وفي هذه الحالة إما أن يكون المبنى مازال يؤدي وظيفته ولكن بكفاءة أقل، أو أن يكون قد توقف عن أداء الوظيفة نتيجة لظروف خاصة، وفي كلا الحالتين لابد من دراسة مدى حاجة المجتمع إلى إعادة أو تطوير الوظيفة الأصلية، ومن الأمثلة على ذلك: المساجد، والكنائس القديمة، التي لازالت تؤدي وظيفتها إلى هذا الوقت، بالإضافة إلى بعض المباني التُرَاثية مثل: الأسواق، والحمامات. ويُراعي عند إدخال عناصر توظيف على المبنى أن تكون ذات طابع تقليدي يتماشى مع الطابع العام للمبنى.

- وظيفة مقاربة لوظيفته الأصلية:

وفي هذه الحالة فإن المبنى ليس بحاجه إلى عمل تغيرات في الحيزات الداخلية أو أي تعديلات في كتلة المبنى الأصلي، ومن الأمثلة على ذلك: متحف محمود خليل بالجيزة-القاهرة، حيث كان في الأصل مبنىً سكنياً، واستخدم في فترة من الفترات كمكتب خاص للرئيس الراحل أنور السادات، ويستخدم حالياً كمتحف قومي ، وتم إضافة بعض الخدمات في مباني ملحقة بالمبنى.

- توظيفه ليكون مزارا سياحياً:

ويمكن تحقيق هذا النوع من التوظيف عندما يكون للمبنى قيمة فنية بما يمثله من طابع أو طراز، أو أن يكون قد شهد حدثاً تاريخياً مهماً، أو كونه في السابق منزلاً لأحد الشخصيات البارزة مما أكسبه هذه القيمة، وفي هذه الحالة يُترك المبنى كما هو دون أي تغيير فيه من حيث كتلته أو حيزاته الداخلية أو حتى أثاثه الداخلي ليكون مزاراً سياحياً يعبر عن تلك الفترة.

2- إدخال تغييرات على المبنى:

يتم بناء المباني لتقوم بوظيفة محددة، وبالتالي فتصميم كل مبنى يعتمد على وظيفته ومتطلباته، وعند إعادة توظيف المباني بوظائف مخالفة للهدف الذي صُممت من أجله، نجد أننا بحاجة إلى عمل بعض التغيرات سواء داخلية أو خارجية أو الاثنين معا لتكييف المبنى مع متطلبات الوظيفة الجديدة.

إن التغيرات التي يمكن أن تتم لتكييف المبنى مع الوظيفة الجديدة كثيرة ومتعددة، وكما ذكرنا من قبل فإنها تعتمد على عدة عوامل، ويمكن تقسيم التغيرات إلى اتجاهين:

- التغيير الداخلي:

إن التصميم الداخلي لمبنى جديد أبسط بكثير من التصميم الداخلي لمبنى قائم بالفعل؛ لأن المبنى القائم يكون مصمماً أساساً لاستيعاب وظيفة أخرى ومتطلبات مختلفة وبالتالي فإن التغيير يكون محدوداً. ويتراوح التغيير الداخلي لتلبية متطلبات الوظيفة الجديدة من مجرد إعادة ترتيب وتوظيف الحيزات إلى الامتداد الداخلي المتمثل في زيادة المساحة المستخدمة داخل المبنى، وأخيراً التغيير الداخلي الشامل.

- التغيير الخارجي:

عند تكييف المبنى القديم مع الوظيفة الجديدة يستلزم الأمر في بعض الأحيان عمل التغيرات الخارجية بالمبنى، وتتراوح هذه التغيرات ما بين التغيرات البسيطة في الواجهة وحتى حجبها بالكامل، ويدخل تحت التغيرات الخارجية أيضاً عمل الامتدادات الخارجية للمبنى، أي: زيادة مساحة المبنى.

وفي معظم الأحيان تتطلب عملية إعادة توظيف المباني إلى إدخال تغييرات على المبنى الأصلي للتكيُّف مع الوظيفة الجديدة، وتؤثر عِدَّة عوامل في حجم هذه التغييرات، منها: تصميم المبنى القائم وأحيازه، والوظيفة المستقبلية للمبنى، والميزانية المُتاحة لذلك، وتتراوح أشكال وأساليب معالجة التغييرات بين التطابق، أو النسخ التام والتوافُق، سواء في الشكل، أو في المادة، أو في اللون (العطار؛ وراشد، 2010: 1159).

الآثار المترتبة على التوظيف السياحي في المدن التُراثية:

إن عملية التوظيف السياحي في المدن التُراثية وما يرافقها من إدخال لفعاليات جديدة إلى المدينة، لابد وأن يصاحبها مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية أحياناً، مما يجعل من تقييم آثارها على المباني والمدينة التُراثية بشكل عام أمراً نسبياً (قندقجي، 2001: 134)، ويمكن تلخيص الآثار الايجابية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتوظيف السياحي في المدن التُراثية بالاتي:

1- يساعد التوظيف السياحي في الحفاظ على البيئة الحضرية والطابع المميز للمدن التُراثية.

2- يسهم التوظيف السياحي في المحافظة على القيمة الفنية والتاريخية للمباني في المدن التُراثية من خلال ترميمها وتجديدها وتأهيلها وإعادة توظيفها، وهو ما يعتبر ثروة قومية، وجزءاً من الاقتصاد الوطني.

3- يعمل التوظيف السياحي على تحسين حالة المدن التُراثية مما يشجع السكان المحليين على البقاء في مدنهم واستمرارهم في البقاء، نتيجة تحديث البنية التحتية والخدمية، وزيادة وعيهم وإدراكهم بأهمية المباني التُراثية باعتبارها إرثاً حضارياً يجب المحافظة عليها. واحتكاكهم مع جمهور السياح والزوار والتعرف على عادات وأساليب حياة جديدة.

4- يسهم التوظيف السياحي في تحديث شبكة البنية التحتية في المدن التُراثية كنتيجة حتمية لمتطلبات إعادة التأهيل والتوظيف السياحي.

5- يعمل التوظيف السياحي على تقوية الأداء الاقتصادي للمدن التُراثية، وتحسين واقعها الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة والتسويق وتأمين فرص عمل جديدة، والتخلص من هامشيتها التي فرضتها الحداثة والعولمة.

6- يُعدُّ التوظيف السياحي داخل المدن التُراثية مجالاً جيداً للاستثمار والذي لا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمارات الأخرى، إضافة إلى التوفير في تكاليف الإنشاء (قندقجي، 2001: 125).

7- إن الاستثمار السياحي داخل المدن التُراثية هو استثمار مضمون الربح في ظل ما تشهده تلك المدن من تنامي مستمر في عدد السياح والزوار الذين يتدفقون عليها.

8- يعمل التوظيف السياحي في المدن التُراثية على خلق مجالات وفرص عمل جديدة للسكان داخل المنشآت السياحية.

9- يعمل التوظيف السياحي على خلق استثمارات موازية تتطلبها حركة القدوم السياحي في المدينة عن طريق تشجيع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وتأمينها للسياح والزائرين في المدن التُراثية.

10- يساعد التوظيف السياحي على إدخال صناعة نظيفة إلى المدن التُّرَاثية بدلاً من الصناعات الملوثة والمضرة بالبيئة التُّرَاثية.

11- يسهم التوظيف السياحي إجمالاً في إحياء المدن التُّرَاثية وضمان ديمومتها واستمرارية الحياة فيها.

وفي جانب آخر قد يعمل التوظيف السياحي على استحداث إضافات وتوظيفات جديدة تتعارض مع خصوصيات السكان المحليين وتزعج راحتهم، مما ينجم عنه في بعض الأحيان صدامات مباشرة بين السكان والمستثمرين من جهة وبين السكان والسياح من جهة أخرى. كما قد ينجم عن عملية التوظيف زيادة الكثافة السكانية والتكدس السياحي في المدن التُّرَاثية وازدياد الضغط على خدماتها ومرافقها العامة.

إشكاليات التوظيف السياحي العشوائي في المدن التُّرَاثية العربية:

يمتلك الوطن العربي عدداً كبيراً من المدن التُّرَاثية العريقة التي صُنف بعضٌ منها على قائمة اليونسكو (UNESCO) كتُّرَاث عالمي، من بينها (دمشق، وبصرى، وحلب) في سوريا، (القيروان، وسوسة، وتونس القديمة) في تونس، (فاس، ومكناس، ومراكش، وتطوان، والصويرة، والجديدة) في المغرب، (قصبة الجزائر، وغرداية) في الجزائر، (صنعاء، وشبام، وزبيد) في اليمن، (غدامس) في ليبيا (انظر خارطة رقم 1، وجدول رقم 1)، الأمر الذي يكفل ذيوعها على المستوى الدولي، ويساعد على تسويقها وتعزيز صناعة السياحة فيها، باعتبارها نقاط ارتكاز وعناصر قوة تُكسِب قطاع السياحة ميزة تنافسية في أسواق السياحة الدولية على نحو يُمكن هذه المدن من تقديم منتج سياحي متنوع للسياح الذين لديهم اهتمام بالفن المِعْماري والتعرف على الثقافات والمعالم الحضارية والتُّرَاثية. ولكن إجمالاً وفي هذا الإطار يمكن القول بأن العديد منها قد تدهورت حالتها وأصابتها العشوائية وسوء التخطيط والإدارة مما جعل الحركة السياحية في بعض منها عند أدنى المستويات.

توضح توزيع المدن التُّرَاثية في الوطن العربي المسجلة على قائمة التراث العالمي (إعداد الباحث).

الدولة	المدينة	سنة التسجيل*	الدولة	المدينة	سنة التسجيل*
تونس	تونس القديمة	1979م	مصر	القاهرة التاريخية	1979م
	موقع قرطاج	1979م	فلسطين	القدس القديمة	1981م
	القيروان	1988م	المغرب	فاس	1981م
	سوسة	1988م		مراكش	1985م
الجزائر	غرداية (وادي مزاب)	1982م		مكناس التاريخية	1996م
	قصبة الجزائر	1992م		تطوان	1997م

الدولة	المدينة	سنة التسجيل*	الدولة	المدينة	سنة التسجيل*
سوريا	دمشق القديمة	1979م		مدينة الصويرة	2001م
	بصرى القديمة	1980م		الجديدة	2004م
	حلب القديمة	1986م	موريتانيا	لوادان، شنقيطي، تشيت، وولاته	1996م
السعودية	حي الطريف	2010م			
ليبيا	مدينة صبراته	1982	اليمن	شبام حضرموت	1982م
	مدينة شحات	1982		صنعاء القديمة	1986م
	غدامس القديمة	1986م		زبيد التاريخية	1993م

*سنة التسجيل على قائمة التُرَاث العالمي.

جدول رقم (1)

يوضح المدن العربية المسجلة على قائمة التُرَاث العالمي (إعداد الباحث).

ففي مدينة فاس بالمغرب تطلبت تنمية النسيج الحضري للمدينة تجديد المباني القديمة وترميمها وإنعاش النشاط الحرفي والتجاري وتطوير الأسواق والفنادق اللازمة ومدارس الفنون ضمن مشروع الإنقاذ والتأهيل الممول من قبل البنك الدولي الذي بدأ العمل به في عام 1980م، وقد أثر هذا المشروع سلباً على المدينة في بعض الجوانب من حيث ارتفاع الكثافة السكانية وتحول المحلات والمباني إلى ورش وصناعات مُضرة بالبيئة (عُمر، 2001: 32) . كما ظهرت في المدينة مبادرات إنشاء ما يسمى بديار الضيافة وهي عبارة عن فنادق تاريخية متفاوتة الفخامة تم إنشاؤها بين عامي 1997-1999م من طرف مستثمرين محليين في قطاع الإنعاش الاقتصادي، وقد أدى انتشار المشاريع السياحية في المدينة القديمة إلى ارتفاع غلاء مستوى المعيشة، الأمر الذي أثر على محدودي الدخل في هذه المدينة وظهرت حالة من الرفض الاجتماعي للمشاريع السياحية (البوعيشي، 2010: 640) نتيجة عدم مُراعاة عملية التوظيف السياحي لظروف ومتطلبات السكان المحليين.

لوحة (1) مدينة فاس (http://archnet.org/)

أما في مدينة حلب القديمة بسوريا فقد أدت زيادة الحركة السياحية في المدينة إلى توجه أصحاب رؤوس الأموال وبعض الملاك إلى إقامة مشاريع استثمارية تعود عليهم بالنفع والفائدة، حيث عمدوا إلى شراء بيوت قديمة وتحويلها إلى مطاعم، ومقاهي، وفنادق تُرَاثية، وبيوت ثقافيّة، وصالات عرض فنية، الأمر الذي أحدث خللاً وظيفياً في بيئة المدينة نتيجة الاستثمار السياحي والترفيهي وعملية إعادة التوظيف العشوائية، حيث شهدت المدينة تعديات كبيرة على نسيجها العُمرَاني وظهور العديد من مظاهر التدهور والتشويه في بيئتها (قندقجي، 201: 118-119) مثل الأبنية الغريبة والتي تتعارض مع الطابع المِعْماري للمدينة من حيث القياس ومواد البناء وتشكيل الواجهات وإدخال وظائف جديدة مُضرة بالبيئة.

تشترك مدينة حلب مع كثير من المدن التُّرَاثية في مشكلات متشابهة ومتعددة حيث يعاني نسيجها العُمرَاني من أخطار فضلاً عن البنية التحتية المتدهورة وحركة مرور سيئة للسيارات والمشاة على حدٍ سواء (حريتاني، 2004: 39)، وتعارض بعض المنشآت السياحية مع العادات الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى هجرة السكان للمدينة، وما نتج عنه من توفر غير متوازن للخدمات السياحية على صعيد المدينة القديمة ككل.

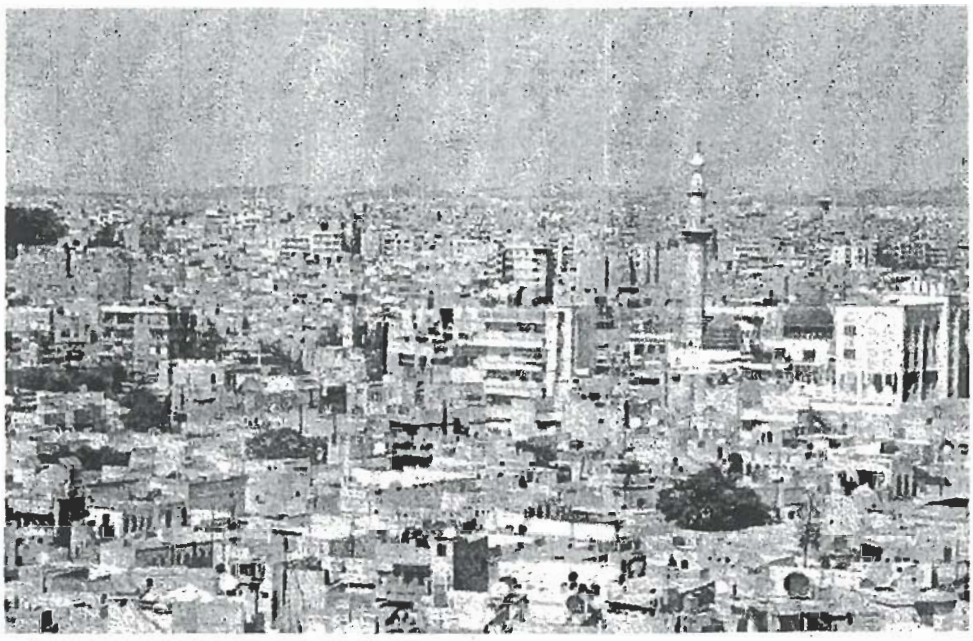

لوحة (2) مدينة حلب القديمة (http://archnet.org/)

إن مشروع إعادة إحياء مدينة حلب القديمة الذي بدأ العمل به في عام 1992م بدعم دولي وعربي قد عمل على الحد من التخريب وساهم في عملية إعادة التأهيل وفق مخططات علميّة (البين، 2001: 313)، كما عمل ولو بشكلٍ يسير على إصلاح البيوت المهددة بالانهيار وتحديث البنية التحتية وتنظيم مواقف سيارات كافية وتهيئة فرص مهنية جديدة في المجال السياحي (حريتاني، 2005: 41).

وفي مدينة تونس القديمة عملت هيئة الحفاظ على المدينة على الارتقاء وإعادة التأهيل من خلال صيانة وإصلاح شبكات البنية الأساسية والارتقاء بالمباني القائمة والمتدهورة، وتنمية وتطوير ممرات المشاة، وطرق المرور الآلي وترميم وإعادة استعمال المباني التُرَاثية في وظائف جديدة لضمان استمراريتها مثل المعارض والمتاحف وبعض المباني الإدارية (نور الدين، 2010: 716).

وعلى الرغم من مُراعاة بعضاً من الأُسُسْ المِعْمارية والعُمرَانية لإيجاد التواصل والتجانس مع النسيج العُمرَاني للمدينة، إلا أن تغير التركيب الاجتماعي للمدينة وعمليات التحسين والتجديد التي شهدتها وتجديد المرافق وبناء الوحدات السكنية الفاخرة أدى إلى نزوج السكان الأصليين وظهرت بعض المشاكل في المدينة نتيجة تجزئة البيوت التُرَاثية من أجل زيادة الدخل من قبل الفقراء بطريقة عشوائية، واستثمار البعض منها من قبل الأغنياء (رباع، 2004: 39).

لوحة (3) مدينة تونس القديمة (http://archnet.org/)

وفي مدينة القاهرة التاريخية بمصر فإن ترميم المباني التُّرَاثية وإعادة تأهيلها وتوظيفها من أوضح ملامح إجراءات الصيانة والحفاظ التي تم تنفيذها داخل المدينة حيث تعددت المباني التي تم إعادة توظيفها من قبل وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للآثار كبيت الكريديه التي تم إعادة تأهيلها وتوظيفها كمتحف للمقتنيات والتحف الحربية، ووكالة الغوري التي تم ترميمها وتوظيفها كمركز لإحياء الحرف التقليدية والتشكيلية.

لوحة (4) مدينة القاهرة التاريخية (http://archnet.org/)

كما قام بعض مُلاك المباني ببناء أدوار إضافية شوهت النمط المِعْماري لمدينة القاهرة التاريخية، وعرّضتها لمخاطر الإنهيار، ناهيك عن إضافة أعمال التجميل التي تعرضت لها الواجهات وأفقدتها رونقها وشوهت منظرها وقيمتها الجمالية (قاسم، 2011) كما عملت الإعلانات التجارية واللافتات العشوائية التي تم وضعها على العمارات والأبنية التاريخية على تشويه منظر البيئة الطبيعية (Cultural landscape) للمدينة وحجب جماليتها.

أما في مدينة صنعاء القديمة باليمن فقد سلكت عملية التوظيف مناحي مختلفة بعد أن تم تبني فكرة ترميم المباني التُرَاثية وإعادة استخدامها وتوظيفها في استخدامات جديدة تتناسب وقيمتها الفنية والتاريخية وخصوصاً تلك التي توقف استخدامها، وهنا لابد من الإشادة بالجهود الدولية التي عملت على إعادة استخدام بعض المباني وتوظيفها في وظائف جديدة مثل توظيف سمسرة النحاس كمركز وطني لتطوير الحرف اليدوية، وسمسرة المنصورة كمركز وطني للفنون، ومنزل مطهر الفليحي كمركز تعليمي لخدمة المجتمع في أنشطة الخياطة والتطريز، ومنزل معيض الذي تنوي الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية تحويله إلى متحف للحياة الصنعانية (البنا، 2002: 249)، في حين قام بعض من الملاك بتوظيف مبانيهم بطريقة عشوائية أدت إلى الإضرار بالنسيج العُمرَاني للمدينة، وظهرت العديد من المشاكل التي أثرت على الجانب المِعْماري والعُمرَاني.

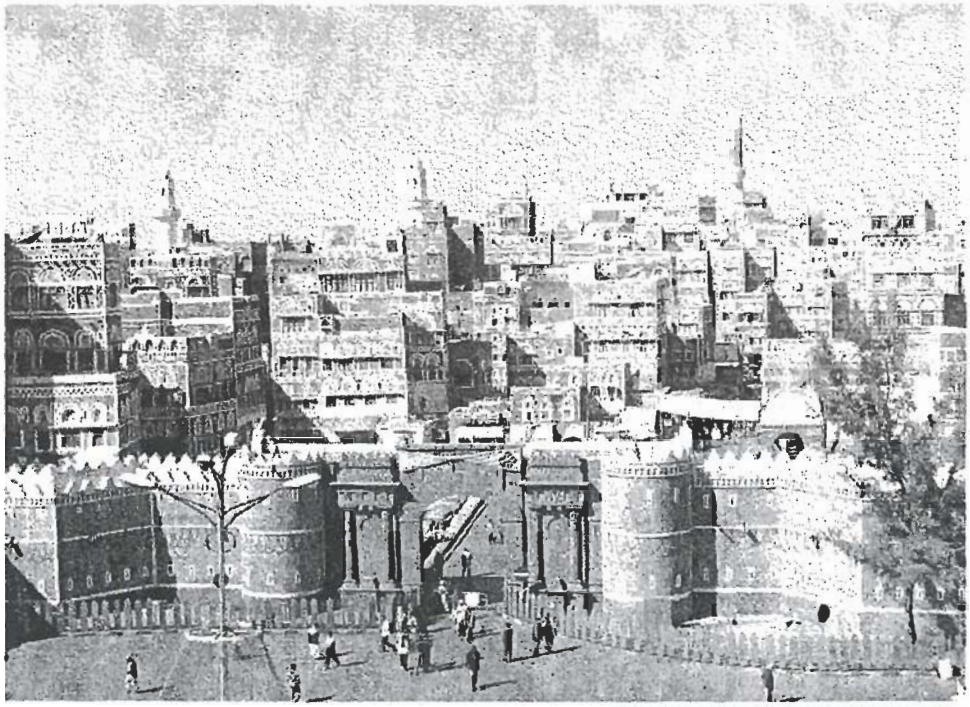

لوحة (5) مدينة صنعاء القديمة (http://archnet.org/)

وعلى الرغم من الخدمات السياحية التي أفرزتها عملية التوظيف السياحي العشوائي التي طالت مدينة صنعاء القديمة، إلا أن المدينة لا تمتلك قاعدة سياحية مُنظمة تستطيع من خلالها بناء نشاط سياحي قوي وقادر على تحصيل عائد ضخم يعود على تحسين الظروف المِعْمارية والعُمرَانية لمباني وإحياء المدينة (Al-Warafi, 2002, 255)، وهذا لن يتحقق إلا وفق إستراتيجية علميّة لتوظيف مقومات المدينة وإمكاناتها التُّرَاثية لخدمة النشاط السياحي.

إن واقع حال التوظيف السياحي الذي شهدته أغلب المدن العربية التُّرَاثية يحكي مآسي العشوائية فهو غير منظم ولا يعتمد خططاً ذات جدوى اقتصادية يحافظ على التنمية المستدامة في تلك المدن؛ لأن الجانب الاقتصادي قد طغى على أية اعتبارات أخرى تتطلبها عملية التوظيف السياحي؛ الأمر الذي رافقه الاستعمال الغير مناسب للمباني التُّرَاثية بُغية تحقيق بعض المكاسب المادية وتحويل المباني ذات القيمة التاريخية والتُّرَاثية إلى مراكز تجارية وفنادق ومطاعم بطريقة غير مدروسة تتنافي مع شروط ومعايير الاستخدام والتوظيف الصحيح للمعالم التُّرَاثية، ولم تُحترم موروثها وقُدسية ثقافتها وأصالتها واستحقاق الأجيال الماضية والأجيال القادمة فيها، مما أثر على نسيج الكثير من مدننا العربية التُّرَاثية، وجعلها في بعض الحالات جُزُراً مُحاصرة بالمباني الحديثة ذات الطوابق العالية، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى ضعف القدرة الاقتصادية لتلك المدن وعدم تمكنها من إجراء عمليات الصيانة والترميم، وقد أسهم هذا في زيادة تدهور المباني التُّرَاثية فيها.

إن تردي حالة المدن العربية التُّرَاثية لم يكن نتيجة تدهور حالتها الإنشائية فقط بل أيضاً نتيجة التوظيف العشوائي لمبانيها ومواقعها التُّرَاثية؛ مما نجم عنه العديد من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية على المدن، والمتفحص لواقع مدننا التُّرَاثية يشهد وللأسف بعض الإشكاليات المختلفة الناجمة من جراء التوظيف العشوائي للموارد التُّرَاثية في تلك المدن، وأبرزها:

1- تفاقم مشكلة الخلط بين استعمالات الأرض حيث تتداخل الاستعمالات السكنية والتجارية الحرفية والصناعية بعيداً عن الضوابط والمعايير اللازمة (لفاح، 2004: 50).

2- التعدي على المباني التُّرَاثية من خلال الاستعمال العشوائي للوظيفة الجديدة والذي لا يتناسب مع الوظيفة الأصلية للمبنى، وارتكاب مخالفات بإضافة عناصر وملحقات دخيلة على تكوين المبنى الأصلي، أو تجزئة وتقسيم المبنى المستخدم لأغراض تجارية إلى فراغات ومحلات صغيرة واستخدام مواد غريبة على هيكل البناء، مما يفقد المبنى أهميته ويؤدي إلى تشويه تصميمه الأساسي.

3- الأزمة المرورية الخانقة في أجزاء كثيرة من المدن التُّرَاثية، وهي ناجمة عن سوء تنظيم حركة السير وحجم الخدمات اللازمة للفعاليات السياحية والتجارية والتي تشغل عدداً من البيوت التُّرَاثية بسبب الافتقار إلى مواقف للسيارات؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على أساسات المباني التُّرَاثية في المدينة وما ينجم عنها من اهتزازات وتلوث.

4- ظهور أنشطة اقتصادية جديدة تتعارض مع هوية وطبيعة النسيج العُمرَاني في المدن التُّرَاثية ويؤثر سلباً على بيئتها.

5- تدهور العديد من البيوت السكنية التُّرَاثية، والبعض منها أصبح آيلاً للسقوط بسبب الإهمال وسوء الاستخدام، أو بسبب الحرائق الناجمة من جراء سوء الاستخدام.

6- التشوه والتلوث البصري من خلال سوء عملية إعادة التأهيل وعدم انسجام الألوان المستخدمة، والتغييرات العشوائية التي تطال واجهات المباني التُّرَاثية.

7- محدودية الخدمات السياحية في المدن التُّرَاثية فهي مقتصرة على توفير خدمات الطعام من خلال استغلال العديد من البيوت التُّرَاثية كمطاعم وانتشارها العشوائي وتوزعها في الأغلب بالقرب من الأسواق، كما هو الحال في مدينة حلب ودمشق وصنعاء، مما جعلها تشكل خطراً حقيقياً على التُّرَاث العُمرَاني، مع إهمال الخدمات الأخرى المكونة للنشاط السياحي في المدينة والذي يُفترض أن تشملها عملية التوظيف السياحي حتى تضمن تحقيق التنمية السياحية المطلوبة في المدُن التُّرَاثية.

8- تعارض التوظيف السياحي أحياناً مع العادات والتقاليد السائدة في المدينة.

9- قصور أماكن الإيواء عن استيعاب الطلب السياحي القائم والمنتظر خلال السنوات القادمة.

الإستراتيجية المقترحة للتوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية:

لكي تتمكن المدن التُّرَاثية من تأدية دورها الفاعل في تنشيط البُعد السياحي والثقافيّ والاقتصادي، وإمكانية إثراء تجربة المعايشة الإنسانية للسياح مع التُّرَاث، وانطلاقاً من الظروف الراهنة والإشكالات السابقة الذكر التي تتعرض لها بعض المدن التُّرَاثية في العالم العربي، فان الإستراتيجية المقترحة للتوظيف السياحي، ومن خلال أهدافها وأبعادها ومحاورها فإنها تسعى لصيانة المباني والمعالم التُّرَاثية والحفاظ على البيئة العُمرَانية والمِعْمارية لهذه المدن، وفتح آفاق استثمارية تسهم في إنعاش اقتصاد المجتمعات المحلية، وذلك في محاولة لمعالجة الوضع الراهن للتُّرَاث العُمرَاني وتنميته عُمرَانياً وسياحياً.

إن المبدأ الأساسي للإستراتيجية المقترحة يتركز على التوفيق بين متطلبات الحفاظ على التُّرَاث والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية العصرية التي ينشدها السياح والسكان المحليين.

أهداف الإستراتيجية:

تهدف إستراتيجية التوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية العربية إلى تحقيق ما يلي:

1- إحياء المدن التُّرَاثية بما يكفل لها سُبل البقاء، ويوفر لها أسباب العناية.

2- تعظيم دور المدن التُّرَاثية في تحقيق التنمية المستدامة.

3- تقوية دورها في تنمية المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً، وزيادة مشاركتها في التنمية السياحية.

4- الحفاظ على الطابع العُمرَاني والمِعْماري في المدن التُّرَاثية.

5- نشر الثقافة السياحية والوعي بأهمية التُّرَاث لدى المجتمع المحلي.

6- تشجيع الاستثمار السياحي وإقامة المشروعات السياحية في المدن التُّرَاثية.

7- تنمية الوعي بأهمية المدن التُّرَاثية في الدول العربية، والاهتمام بمقوماتها وعناصرها التُّرَاثية.

المبادئ العامة للإستراتيجية:

تنطلق الإستراتيجية المقترحة للتوظيف السياحي من عددٍ من المبادئ العامة التي تُعدُّ مرتكزات أساسية يجب أن تستند عليها عملية التوظيف؛ وذلك من اجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتتمثل هذه المبادئ في الآتي:

1-الشراكة الأساسية بين القطاعين العام والخاص عند عملية التوظيف السياحي.

2-مراعاة القيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات المحلية.

3-صون وحماية المواقع والمعالم في المدن التُّرَاثية.

4-ضمان التنمية المستدامة في المدن التُّرَاثية.

5-التناغم والانسجام بين الوظائف الجديدة والوظائف الأصلية للمباني التُّرَاثية.

6-جذب المزيد من الحركة السياحية إلى المدن التُّرَاثية.

أبعاد ومحاور الإستراتيجية:

تعتمد الإستراتيجية المقترحة على عددٍ من الأبعاد التي تضمن التوظيف السياحي السليم وتنشيط السياحة الثقافيّة في المدن التُّرَاثية، والتي تتلخص في الآتي (شكل 2):

1-الأبعاد الإدارية والقانونية.

2-الأبعاد البيئية.

3-الأبعاد الاجتماعية.

4-الأبعاد الاقتصادية.

5-الأبعاد المِعْمارية والإنشائية.

6-الأبعاد الفنية والتاريخية.

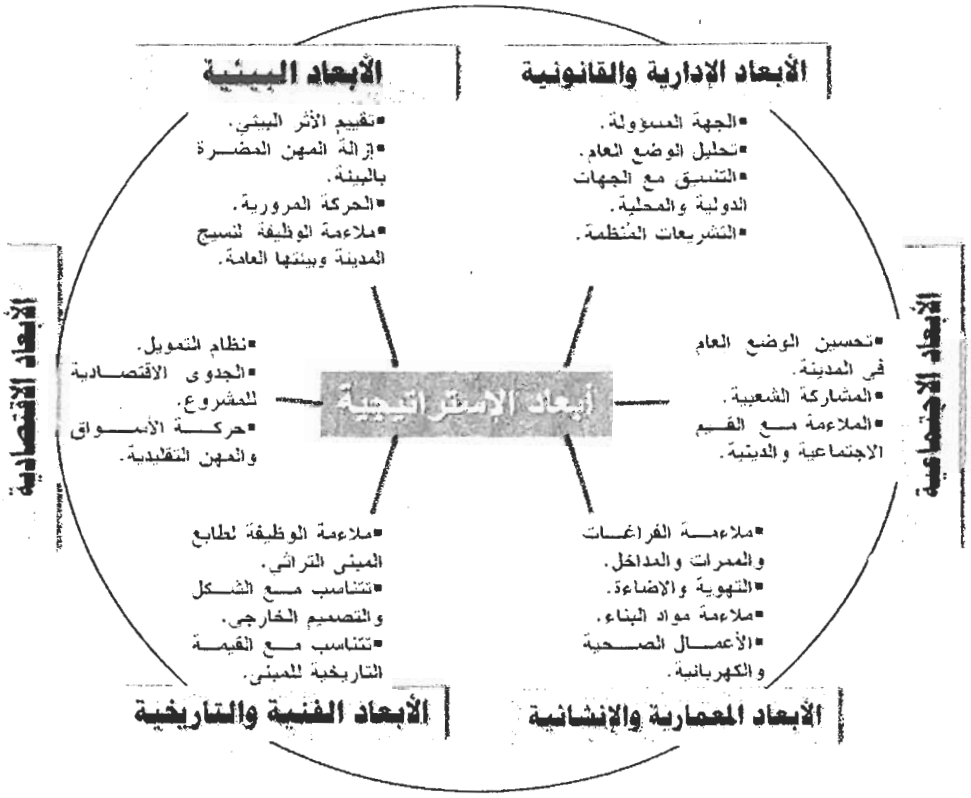

شكل (2)

يوضح أبعاد الإستراتيجية المقترحة للتوظيف السياحي في المدن التُّرَاثية (إعداد الباحث).

1- الأبعاد الإدارية والقانونية:

- صياغة القاعدة القانونية لحماية المدن التُّرَاثية من قرارات ومعايير وأُسُسْ تنظم عمليات البناء والتوظيف السياحي.
- تشكيل مجلس أعلى لتطوير المدن التُّرَاثية يشترك فيه الاختصاصيون والمعنيون والمهتمون بالتُّرَاث ليكون بمثابة الجهة الكفيلة الإدارية والتشريعية والقانونية والمالية الموجهة نحو حماية المدن التُّرَاثية والحفاظ عليها وإدارتها وتطويرها.
- وضع خطة تحدد المهام والمسؤوليات الإدارية لكل جهة من الجهات المعنية بحماية المدن التُّرَاثية، وتحدد إطار التنسيق المشترك فيما بينها (لفاح، 2001: 55).
- تطوير الهيكل الإداري للهيئات والجهات المسؤولة عن المدن التُّرَاثية والتاريخية، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير كوادرها الفنية.
- إعداد لائحة التصنيف السياحي للمشاريع والمنشآت السياحية في المدن التُّرَاثية (مطاعم، فنادق تُرَاثية، مقاهي شعبية، متاحف، ...)، وفقاً لقيمتها الفنية والتاريخية.

- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالبناء والإسكان في المدن التُرَاثية بما يتناسب مع الحفاظ على الموارد الثقافيّة والحضارية.
- ضرورة استملاك الحكومات والبلديات للأبنية المهجورة، والأبنية ذات القيمة التُرَاثية والتاريخية المُميزة، ومن ثم ترميمها وإعادة إحيائها وتوظيفها للنشاط السياحي.

2- الأبعاد البيئية:

- المحافظة على البيئة والتقليل من التأثيرات السلبية (تلوث الهواء، مصادر الضوضاء، القمامة،..) على النسيج الحضري داخل المدن التُرَاثية.
- الاهتمام بالقدرة الاستيعابية (Capacity) للمدن التُرَاثية بحيث لا تؤدي الحركة السياحية الكثيفة (Mass Tourism) إلى تدهور الموارد التُرَاثية في المدينة.
- دراسة الأثر البيئي وتقييمه (Environmental Impact Assessment) جراء التوظيف السياحي في المدن التُرَاثية والعمل على معالجة الآثار السلبية المتوقعة.
- إزالة المهن والصناعات المضرة بالبيئة التُرَاثية.
- مراقبة تخطيط استعمالات الأرض والمباني.
- تطوير منظومة المرور والنقل في المدن التُرَاثية، ومنع دخول السيارات والمركبات إليها، مع تامين مواقف كافية للسيارات.
- إنشاء مسارات ثقافيّة وسياحية في المدن التُرَاثية؛ يسترشد بها السياح والزوار بحيث تمر على أهم وأبرز المعالم التُرَاثية في المدينة.
- إنشاء نفق خدمي خرساني للبنية التحتية تحت السطح يحمل جميع التمديدات الخاصة بشبكات السلامة (إطفاء الحريق) وتمديدات شبكة المياه والكهرباء لتسهيل عملية الصيانة وضمان عدم الإضرار بأحجار الرصف، وعدم تشويه المباني.

3- الأبعاد الاجتماعية:

- تشجيع المشاركة الشعبية للسكان المحليين لإنجاح خطط التوظيف السياحي، ودمج المجتمعات المحلية (Local Community) في عملية التنمية السياحية وفي عملية إدارة المدن التُرَاثية.
- تحسين الوضع المعيشي للسكان المحليين من خلال تشجيعهم على المهن والصناعات التقليدية.
- تطوير وتوفير الاحتياجات اللازمة من متطلبات البنية التحتية مع المحافظة على النمط المِعْماري للمدن التُرَاثية (المواصلات، شبكة المياه والكهرباء، الصرف الصحي).
- عدم تعارض وظيفة المبنى المقترحة مع القيم الاجتماعية والدينية، والرغبة الجماهيرية للمجتمع المحيط (مصطفى، 2010: 945).

4- الأبعاد الاقتصادية:

- العمل على تشجيع المهن اليدوية والتقليدية من خلال تخفيض الضرائب والرسوم.
- تنفيذ برامج دعائية لتشجيع النشاط التجاري في المدن التُّرَاثية، من حيث قيام المهرجانات والمعارض والندوات المهتمة بالتُّرَاث الشعبي والحرف التقليدية والمنتجات اليدوية.
- تشجيع النشاط السياحي في المدن التُّرَاثية بما يتلاءم والعادات والتقاليد العربية للمجتمع.
- بناء نشاط استثماري اقتصادي متكامل ومتوازن في المدينة متضمناً فتح توظيف المباني القديمة لاستثمارات متنوعة (خدمية – حرفية- ترفيهية – ثقافيّة ..) دون حصرها على نوع واحد من النشاط التجاري.
- إنشاء صناديق خاصة لتنمية المدن التُّرَاثية تحت مظلة الجهات والوزارات والهيئات المسئولة عن النشاط السياحي في البلد، بحيث يتم تمويلها من خلال الهبات والإعانات والمنح والوصايا والبنوك والشركات والمؤسسات والهيئات والقطاعات الحكومية (السواط، 2003: 10)، والميسورين من أهالي المدينة وممن ينتسبون إليها، والسياح وزوار المدينة، وتبرعات قطاع الأعمال والشركات ومؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى المستثمرين في المواقع التُّرَاثية الأخرى، والجمعيات الخيرية.
- البحث عن مصادر تمويل دولي للمشاريع السياحية في المدن التُّرَاثية من خلال الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على المدن التُّرَاثية.
- إجراء دراسات لتقدير الجدوى الاقتصادية لمشروعات التوظيف، وعرضها لرجال الأعمال والمستثمرين، والسكان المحليين.

5- الأبعاد المِعْمارية والإنشائية:

- المحافظة على الطابع التاريخي التُّرَاثي للمدن التُّرَاثية عند القيام بعمليات الترميم والتجديد والصيانة وإعادة الاستخدام، والالتزام بالشروط والمعايير المِعْمارية الخاصة، والتي تتضمن مراعاة ما يلي: (نوع الحجر المستخدم والنقوش والواجهات الخارجية للمباني، أشكال أقواس النوافذ والأبواب، طراز تصميم نوافذ وأبواب المباني، الحفاظ على الفراغات والساحات القائمة، الالتزام بالارتفاعات المحددة للمباني لا يؤدي ذلك إلى تغيير المظهر التقليدي للمدينة، إزالة ما علق بالمبنى من الشوائب وما دخل عليه من عناصر أو إضافات لحقت به، إكمال العناصر المفقودة من المباني).
- ملائمة الفراغات الداخلية والممرات والمداخل، وعلاقتها بالوظيفة المقترحة للمبنى التُّرَاثي.
- مراعاة مواد التشطيب الداخلية والخارجية (Technical Chamber of Greece, 1999).
- شكل ومساحات الفتحات والتهوية والإضاءة الطبيعية والصناعية المتوفرة (عبدالمنعم، 2001: 180).

- الشبكات الخدمية الخاصة بالاستخدام المقترح للمبنى: الأعمال الصحية، والكهربائية والميكانيكية، ووسائل الحماية من الحريق، وأنظمة الإنذار (Gria, 2000, 71).
- تناسب الاستخدام المقترح للمبنى التُّرَاثي مع نظامه الإنشائي المستخدم في بناءه.
- تأثير الاستخدام المقترح للمبنى التُّرَاثي على مواد البناء يكون في معدلات الأمان المسموحة.

6- الأبعاد الفنية والتاريخية:

- إجراء مسح أثري أو تُرَاثي للمنطقة المراد توظيفها للتعرف على أهمية المباني التُّرَاثية والتاريخية والفنية وعمل مخططات أولية لها وتوثيقها وتصويرها.
- إعداد السجل الوطني للمباني التُّرَاثية، وذلك بعد توزيعها إلى فئات مختلفة.
- أن تكون الوظيفة الجديدة مناسبة لطابع المبنى التُّرَاثي بصرياً، ومتناسبة مع الشكل والتصميم الخارجي، ومتماشية مع القيمة التاريخية والفنية للمبنى (مصطفى، 2010: 944).
- تحديد مواصفات الأبنية القابلة للتوظيف السياحي والاشتراطات الفنية المتعلقة بذلك.

الخلاصة

يُعدُّ التوظيف السياحي للمباني في المدن التُّرَاثية أحد الاتجاهات التي تساعد على صيانتها وإنعاش الوضع الاقتصادي للمجتمعات المحلية، وهو قضية محورية تستوجب وضع إستراتيجية فاعلة في ظل الوضع الراهن الذي تشهده عملية التوظيف العشوائية في العديد من المدن التُّرَاثية العربية.

إن ثُنائية التلازُم بين العائد الاقتصادي (الربح) والتوظيف السياحي للأبنية في المدن التُّرَاثية قد شجع الكثير من الملاك لتوظيف مبانيهم وفتح آفاق جديدة للاستثمار فيها بكافة المجالات التجارية، والثقافيّة، والحرفية، والسياحية من دون مراعاة للنسيج العُمرَاني والمِعْماري للمدينة بعيداً عن الأُسُسْ والمعايير العلميّة التي تتطلبها عملية التوظيف، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تدهور كثير من المباني وتحولها إلى خرابات وأطلال.

إن التوظيف السياحي القائم على المعايير السليمة يساعد على الحفاظ على الهوية الثقافيّة للمدن التُّرَاثية، ويُعَزِز من عائدات السياحة، ويجعل منها مقاصِد واعِدة للسياحة الثقافيّة والتُّرَاثية.

وقد جاء تبني هذه الإستراتيجية للارتقاء بواقع التوظيف السياحي في تلك المدن، وتسليط الضوء على الآثار الإيجابية لإعادة توظيف المباني التُّرَاثية لخدمة السياحة وللحفاظ على القيمة المِعْمارية للمباني والنسيج العُمرَاني والطابع المميز للمدن التُّرَاثية، وبالتالي الارتقاء بتلك المواقع والمعالم نظراً لأهميتها لدعم الاقتصاد القومي والحفاظ على التُّرَاث العُمرَاني العربي وقيمته التُّرَاثية والمِعْمارية. وذلك من خلال الدعوة إلى الآتي:

- إتباع الطرق والمعايير الحديثة في توظيف المباني التُّرَاثية لخدمة العمل السياحي.

- الاهتمام بإعادة توظيف المباني التُّرَاثية القائمة وفق وظيفتها القديمة أو من خلال استخدامها كمتاحف أو معارض أو فنادق تُرَاثية أو غيرها من مجالات التوظيف التي تحقق الاهتمام بالتُّرَاث والمحافظة عليه.
- إعادة تأهيل وتوظيف المباني والموقع المحيط بها طبقاً للتصور النهائي وما يحتاجه من خدمات.
- العمل على تأهيل أو إعادة توظيف المباني التُّرَاثية المحمية بما يسهم في تلبية متطلبات الحياة المعاصرة، آخذة بعين الاعتبار ضرورة اختيار الوظيفة الملائمة للمبنى وحدود التغيير المسموح به للاستجابة لمتطلبات الوظيفة.
- تحقيق الموائمة والتوازن في التخطيط والتحديث بتقديم خدمات ووسائل حديثة تضمن العيش الكريم للسكان المحليين، وتلبية متطلبات السياحة بالحد المعقول، وفي الوقت نفسه يحافظ على الأصالة والهوية التُّرَاثية في تلك المدن.
- إدخال الأبنية والمواقع التاريخية في الاستثمار السياحي، مع توفير بنية تحتية حديثة لها وإقامة الفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه بالقرب منها، لمواجهة هذا التحدي.
- العمل على إحياء المحلات التجارية القديمة وتشجيع السكان المحليين على ممارسة الأعمال الحرفية، والمنتجات اليدوية الصُنع لكونها معياراً ضرورياً لاجتذاب السائحين إلى المدن التُّرَاثية.
- إنشاء صناديق خاصة لتنمية المدن التُّرَاثية، بحيث تتولى هذه الصناديق إقامة فعاليات وأنشطة مساندة لجذب الزوار والمستثمرين إلى المدن التُّرَاثية، والمساهمة في حماية المباني التُّرَاثية من الاندثار، ودعم الأهالي في توظيف مبانيهم سياحياً بما يتفق والأُسُسْ والمعايير الخاصة بعملية التوظيف ، إضافة إلى المساهمة في تسويق المدينة من الناحية السياحية والثقافيّة، وعلى صيانة البنية التحتية والمباني التُّرَاثية فيها.

المراجع

المراجع العربية:

1- إبراهيم عبدالباقي، (1983م): توظيف المباني والمناطق الأثرية ورقة عمل مُقدمة للندوة العالمية لحماية حلب القديمة، سوريا.

2- أبو الفضل، هبة الله فاروق، (1998م): إعادة توظيف المباني القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العمارة، كلية الفنون الجميلة، جامعة الإسكندرية.

3- البنا، السيد محمود، (2002م): المدن التاريخية :خطط ترميها وصيانتها، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة، مصر.

4- البوعشيني، أمينة، (2010م): التُّرَاث العُمرَاني قيد التدخل بمدينة فأس التاريخية-نماذج إعادة تأهيل ديار الضيافة، المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاث العُمرَاني في الدول الإسلامية، الرياض، سجل الأبحاث، ص 621-653.

5- البين، ماجد، (2001م): مناطق العمل احدى سياسات احياء المدن القديمة-حي باب قنسرين حلب القديمة، ندوة التُّرَاث العُمرَاني في المدن العربية بين المحافظة والمعاصرة، بلدية حمص بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، حمص، سوريا، ص 313-334.

6- حريتاني، محمود، (2004م): الأُسُسْ التخطيطية للأحياء في مراكز المدن-دراسة مقارنة بين عدة حالات أوروبية وعربية حلب ووارسو، ورقة عمل مُقدمة لندوة مركز المدينة العربية التقليدية بين الحاضر والمستقبل، بلدية حمص بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، حمص، الجمهورية العربية السورية 1 – 3 يونيو، ص 33-46.

7- حماد، عبدالقادر ابراهيم عطيه، (2006م): تأثير السياحة على العُمْرَان في قطاع غزة، ورقة عمل مُقدمة الى اليوم الدراسي الذي نظمه قسم الجغرافيا بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

8- حوبش، ميرفت أمين، (2003م): تجارب الأردن في الحفاظ على المدن القديمة، ندوة دمشق القديمة والحفاظ عليها تُرَاثاً وطنياً وعالمياً، دمشق، سوريا.

9- الدليل الإرشادي: أُسُسْ ومعايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التُّرَاثية، الإصدار الأول، ط1، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وزارة الثقافة، مصر، 2009م.

10- رباع، إسماعيل حسان إبراهيم، (2004م): تخطيط وإعادة تأهيل الوسط التاريخي (البلدة القديمة في الظاهرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

11- السالمي، نور الدين: من اجل سياحة بديلة في تونس، الجزيرة، الأحد 21-8-2011م.

12- السواط، علي بن محمد، (2003م): دور البلديات في الحفاظ على التُّرَاث العُمرَاني في المملكة، ورقة عمل مقدمة لندوة التُّرَاث العُمرَاني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً، الهيئة العامة للسياحة والآثار.

13- الشميري، رياض محمد عبدالله؛ وعيد، محمد عبدالسميع؛ ومرغني، عزت عبدالمنعم؛ وحماد، حازم عبدالعظيم، (2010م): تقييم الأثر البيئي كأحد أدوات دعم الاستدامة البيئية للمدن التُّرَاثية، المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاث العُمرَاني في الدول الإسلامية، سجل الأبحاث، الرياض، ص 1767-1785.

14- عبدالمنعم، محمد جمال (2001م): تأثير تطوير الأنظمة الهندسية على الجوانب المِعْمارية لعملية تأهيل وإعادة استخدام المباني ذات القيمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

15- العطار، محمد عصمت؛ راشد، احمد يحي، (2010م): إعادة توظيف المباني التُّرَاثية ودورها في استدامة البيئات التُّرَاثية -دراسة حالة مدينة القُصَير البحر الأحمر- مصر، المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاث العُمرَاني في الدول الإسلامية، سجل الأبحاث، الرياض، ص 1153-1177.

16- عُمر، وليد فؤاد، (2001م): الصناعات الحرفية وتأثيرها على النسيج العُمرَاني للمدن القديمة، ندوة التُّرَاث العُمرَاني في المدن العربية بين المحافظة والمعاصرة، بلدية حمص بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، حمص، سوريا، ص 19-42.

17- الغبان، علي بن إبراهيم، (2003م): السياحة الثقافيّة وآفاق التنمية السياحية لتُّرَاث المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مُقدمة لندوة التُّرَاث العُمرَاني في المملكة وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحياً، الهيئة العليا للسياحة، الرياض.

18- قاسم، عالية: فوضى الهدم والبناء تجتاح مباني القاهرة التاريخية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (11876)، صفحة عقارات، السبت 3 رجب 1432هـ، الموافق 4 يونيو 2011م.

19- قندقجي، ليلى، (2001م): أثر التوظيف السياحي على البيئة العُمرَانية للمدينة القديمة-مثال مدينة حلب، ندوة التُّرَاث العُمرَاني في المدن العربية بين المحافظة والمعاصرة، بلدية حمص بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، حمص، سوريا، ص 117-138.

20- اللحام، نسرين رفيق، (2007م): التخطيط السياحي للمناطق التُّرَاثية باستخدام تقنية تقييم الآثار البيئية، الطبعة الأولى، دار النيل للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، مصر.

21- لفاح، ماهر، (2004م): نحو التنمية المستدامة للتُّرَاث العُمرَاني في المركز التاريخي لمدينة دمشق سوريا، ورقة عمل مُقدمة لندوة مركز المدينة العربية التقليدية بين الحاضر والمستقبل، بلدية حمص بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن، حمص، الجمهورية العربية السورية 1 – 3 يونيو، ص 47-59.

22- مصطفى، بسام محمد، (2010م): اقتصاديات إعادة التوظيف ودورها في الحفاظ على المباني الأثرية والمناطق التاريخية، المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاث العُمرَاني في الدول الإسلامية، سجل الأبحاث، الرياض، ص ص 939-966.

23- نور الدين، محمد عماد، (2010م): الحفاظ على التُّرَاث العُمرَاني في المدينة الاسلامية القديمة- دروس مستفادة من تجارب سابقة، المؤتمر الدولي الأول للتُّرَاث العُمرَاني في الدول الإسلامية، سجل الأبحاث، الرياض، ص ص 705-725

المراجع الاجنبية:

1- Al-Warafi, Abbas, (2002): Revitallzation of Traditional Fabric and Urban Components, The Ph. D. Thesis, Dep. Of Arch. And Plan, Indian, Inistitute of Tech, Roorkee, India.
2- Elshimy, Hisham, (2011): Towards new approach of tourism development of historical sites, paper published at 4th International Urban Design Conference, Biza, Italy Organized by Wessex Institute of Technology, Uk, 6-8 june 2011.
3- Gria, Vaclav, (2000): Principles of Rehabilitation and process of Conservation of Villa Muller, Praha, ICOMOS.
4- Lea, I. : Tourism and Development in the Third World, Longman Group, London, 1992.
5- Prentice, Richard, (1993): Tourism and Heritage Attractions, Routledge, London and New York.
7- Technical Chamber of Greece, (1999): Catalouge of Restoration and Rehabilitation of Historic Buildings and Towns (1820) Century in Balkan.
8- Warskette, Roy, (2010): The Character of Towns, The Arch. Press, London, 1970. Anthony, Bigio; Guido, Licciardi: The Urban Rehabilitation of Medinas, The World Bank. No. 9,.

المواقع الالكترونية:

1- موقع منظمة السياحة العالمية http://unwto.org
2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
/http://www.unesco.org/new/ar/unesco
3- موقع للصور /http://archnet.org